مجلة الآداب
للدراسات اللغوية والأدبية

OPEN ACCESS
تاريخ الاستلام: 2022/11/04م
تاريخ القبول: 2023/01/16م

الوظيفة الإسناديّة لـ"أداة النفي" في الجملة العربية
سياق النفي في التواصل الفعليّ

د. أحمد محمد بشارات*

ahmad.bsharat@alwasl.ac.ae

ملخص:

يسعى البحث إلى تحليل بنية "الأدوات النافية" للكشف عن وظيفتها الإسناديّة، ويفترض البحث أنّ الأداة النّافية تتكون من عنصرين: "مسند ومسند إليه"، وأنّ الوظيفة الإسناديّة في سياق "النفي" تأتي بصورة مركزة في الأداة، وليس في الفعل أو الاسم، فالمتلقي يستعمل "النفي" لتقديم وظيفة الإسناد كـ"فعل حالة" للتعبير عن رفضه للموقف، وفي بعض السياقات يستعمل المتلقي "أداتين للنفي" بدلاً من واحدة. ويرفض البحث التصوّر النحويّ الذي يؤكّد أنّ "وظيفة الإسناد" تعمل فقط في المكوّنات الأساسية مثل: "الفعل\ الفاعل\ المبتدأ\ الخبر"، أو في مكوّنات شبيهة بالفعل كـ"اسم الفاعل"، و"اسم المفعول"، و"الصفة المشبهة". وقد عرض البحث وجهة نظر النحويين في فهم وظيفة الأدوات النافية؛ وقدّم تصوّرات جديدة تؤكّد أنّ الوظيفة الإسناديّة وظيفة أساسيّة في الأدوات النافية، وقد اعتمد البحث منهجًا تحليليًا من خلال اختبار استعمال "الأدوات النافية" في سياق اتصاليّ حقيقيّ شارك فيه واحد وتسعون مشاركًا. وقد توصل البحث إلى أنّ الإسناد وظيفة اتصالية يستعملها طرفا الاتصال دون قيود تركيبية، كما أنّ "أداة النفي" تقْصُر الإسناد في بنيتها، وتلغيه في التركيبات التي تقع بعدها.

كلمات مفتاحية: أدوات النفي، النفي، الإسناد، التواصل، السياق.

* أستاذ اللغة والنحو المساعد - قسم اللغة العربية وآدابها - كلية الآداب - جامعة الوصل/ دبي - الإمارات العربية المتحدة.

للاقتباس: بشارات، أحمد محمد، الوظيفة الإسناديّة لـ"أداة النفي" في الجملة العربية سياق النفي في التواصل الفعليّ ، مجلة الآداب للدراسات اللغوية والأدبية، كلية الآداب، جامعة ذمار، اليمن، مج5، ع2، 2023: 147-181.

© نُشر هذا البحث وفقًا لشروط الرخصة Attribution 4.0 International (CC BY 4.0)، التي تسمح بنسخ البحث وتوزيعه ونقله بأي شكل من الأشكال، كما تسمح بتكييف البحث أو تحويله أو الإضافة إليه لأي غرض كان، بما في ذلك الأغراض التجارية، شريطة نسبة العمل إلى صاحبه مع بيان أي تعديلات أُجريت عليه.

OPEN ACCESS
Received: 04-11-2022
Accepted: 16-01-2022

مجلة الآداب
للدراسات اللغوية والأدبية

Predication Function of the Negation Article in the Arabic Sentence: Negation Context in Verbal Communication

Dr. Ahmed Mohamed Basharat *

ahmad.bsharat@alwasl.ac.ae

Abstract:

This study aims to examine the structure of "negation articles" in order to uncover their role as predicates. The study assumes that negation articles consist of two elements: a subject and a predicate. It argues that the predicate function is predominantly expressed within articles rather than verbs or nouns. Consequently, individuals use negation articles to introduce the predication function as a "stative verb," indicating their denial of a given situation. In certain contexts, recipients may even employ "two negation articles" instead of one. The research challenges the grammatical notion that restricts the predication function to basic components such as verbs, subjects, subjects of nominal sentences, and predicates, or to verb-like components like present participle, past participle, and active participle. The study comprises two main aspects: the first examines the perspective of grammarians regarding the role of negation articles, while the second proposes a novel understanding that supports the predication function of negation articles. The research concludes that predication serves as a communicative function utilized by both parties in a communication, without structural limitations. Furthermore, the "negation articles" specifically specify and nullify predication in the combinations that follow them.

Keywords: Negation Articles, Negation, Predication, Communication, Context.

* Assistant Professor of Language and Grammar, Department of Arabic Language and Literature, Faculty of Arts, Al Wasl University/ Dubai, United Arab Emirates.

Cite this article as: Basharat, Ahmed Mohamed, Predication Function of the Negation Article in the Arabic Sentence: Negation Context in Verbal Communication, Journal of Arts for linguistics & literary studies, Faculty of Arts, Thamar University, Yemen, V 5, I 2, 2023: 147 -181.

© This material is published under the license of Attribution 4.0 International (CC BY 4.0), which allows the user to copy and redistribute the material in any medium or format. It also allows adapting, transforming or adding to the material for any purpose, even commercially, as long as such modifications are highlighted, and the material is credited to its author.

(EISSN): 2708-5783 ISSN: 2707-5508
https://doi.org/10.53286/arts.v5i2.1497

مقدمة:

اتخذت اللسانيّات في السنوات الأخيرة من القرن العشرين منهجًا جديدًا لفهم وظيفة المكوّنات اللسانيّة في السّياق التواصليّ؛ فظهرت اتجاهات تبحث في المعنى من وجهة نظر تربط بين وظيفة المكوّن وتأثيرات السياق الاتصالي، فالسياق –وفق فان دايك- هو بنيات تواصليّة ذاتية particularism مشتركة بين طرفي الاتصال[1]، وهذه البنيات تتحكم في كيفية إنتاج الخطاب؛ وتمكّن طرفي الاتصال من تكييف موضوع الخطاب وتفسيراته مع الوضع الاتصالي. إذ إنّ المعنى لا ينحصر في وظيفة المكوّن اللساني منفصلاً عن وظائف المكوّنات الأخرى في السياق؛ وهذا يجعل المكوّنات اللسانية تتفاعل ليس فقط مع مكونات التركيب، ولكن مع المكونات التي تعمل معها في سياق التواصل بصورة واسعة.

وتعدّ "**الأدوات النافية**" من المكوّنات التي تفعّل إجراء تأثيرات السياق الاتصالي، إذ تعمل في السياق بصورة فعّالة وتفرض تغييرات جذرية في معنى النصّ وفقًا للتفاعل الاتصالي بين طرفي الاتصال؛ ويسمح نظام العربية بإجراء تمييزات دقيقة في العلاقة بين "النفي" و"الزمن"، من جهة، والنفي والحالة السياقية لدى المرسل والمتلقي من جهة أخرى، فالنفي بـ(لن) التي للاستقبال[2]، يختلف عن النفي بـ(لا) التي تحمل زمنًا أوسع من جهة نفيها الحال والاستقبال معًا[3].

كما أنّ "الأدوات النافية" تقوم بوظيفة إسنادية انفعالية،إذ تعمل على إلغاء الإسناد في التركيبات التي تقع في سياقها، أي أنّ الأفعال التي تقع بعد أدوات النفي هي أفعال مفرّغة من الوظيفة الإسناديّة الفعليّة؛ وهذا يتطلب إعادة النظر في وظيفة "المكونات اللسانية" التي تقع في سياق النفي، من وجهة نظرٍ تربط بين النظام اللغوي وكيفية توظيف هذا النظام لأداء المعاني"[4].

وتأتي **أهميّة** البحث في "بنية الأدوات النّافية ووظيفتها الإسناديّة" من كونها مكوّنات لسانيّة تحقق تمييزات واضحة في تقديم المعنى[5]، فالأداوت النّافية في معظم لغات العالم[6] تعمل على إظهار "المتلقي" كعنصر رئيس في المجادلة في الأفعال التي يتم افتراض أنّها وقعت، فـ"**النفي**" وظيفة تتعلق بالمتلقي من كونه يجادل عن فعل يتمّ "الاعتقاد بأنّه وقع" أو أنّه سيقع؛ لذا فإنّ فهم بنية الأدوات النافية، ووظيفتها في السياق يسهم في الكشف عن شخصيّة المرسل، والمتلقي في الاتصال الفعليّ، ويعطي تصوّرات أكثر عمقًا عن بنية الحوار الاتصالي في الإثبات والنفي.

وفي سياق البحث في التأسيس المعرفيّ لموضوع "أدوات النفيّ" في سياق التواصل في اللغة العربية، نجد أنّ أحمد المتوكل قدّم دراسات معمّقة لفهم وظيفة القوة الإنجازيّة في أدوات النفي في السياق الاتصالي، فقد بحث في كتابه الوظيفة والبنية[7] أدوات النفي وصنّفها في قسمين:

أ. أدوات بسيطة مثل: "لا \ لم \ لن \ ما \ ليس"

ب. وأدوات مركبة تتألف من عنصرين مثل: "ما + إلا" \ "لم + إلا" \ "لن + إلا"

إلاّ أنّ تقسيم المتوكل لأداوت النفي إلى: "بسيطة \ مركبة" لا يتوافق مع التصوّر المعرفي عند النحويين العرب لمصطلحي "بسيط \ مركب"، فالأدوات البسيطة –في الفكر النحوي هي التي تكون من مقطع واحد على أصل وضعها[8]، من ذلك الأداة (ما) فهي متكوّنة من مقطع واحد، أمّا المركبة فهي الأداة التي تتكون من مقطعين في أصلها، كما في (لن) التي يرى الخليل والكسائي أنّها (لا + أن)[9]، وكان أولى بالمتوكل أن يحلل وظيفة النفي وفق النمط الأسلوبي، فالنفي يُؤدى بأسلوب بسيط عندما يكون بأداة واحدة، وبأسلوب مركب عندما يكون بأداة نفي + أداة الاستثناء (إلا).

وأكد المتوكل أنّ أدوات النفي في العربية ليست مترادفة أو متشابهة، ولا يمكن استبدال بعضها ببعض، بل تقوم كل أداة بوظيفة مخصّصة؛ كما بحث المتوكل في العلاقات في الوسائط التي تتحكم في التوزيع التكاملي لاستعمال الأدوات النافية، ومن تلك الوسائط:

- المقولة التركيبية التي ينتمي إليها محمول الجملة
- صيغة المحمول إذا كان فعلا
- مخصصات المحمول الجهية والزمنية
- حيز النفي
- موقع أداة النفي في الجملة

وبالرغم من أنّ المتوكل حلّل بعمق ما تقوم به الأداة النّافية من وظيفة انفعالية في السياق، فإنّه لم يقبل أن يكون النفي "قوة إنجازيّة "[10] مثله مثل القوى الإنجازيّة الأخرى، كالاستفهام،

والإخبار، أي أنّ النفي لا يقوم بوظيفة إسنادية، فالنفي -وفق المتوكل- قد يأتي مضمنًا في سياق قُوى إنجازيّة أخرى في نفس التركيب، يضرب المتوكل الجملتين الآتيتين في (1: أ، ب)[11]:

(1

أ. أما آن لهند أن تلين؟ (قوة إنجازيّة = استفهام)

ب. "لم تلن هند" (= نفي)

بالنسبة للمتوكل فإنّ المثال (1\أ) هو تركيب استفهام، والمعنى نفي، فمعنى جملة: أما آن لهند أن تلين؟، أي أنّ: هندًا لم تلن بعد، أما المثال (1\ب) فيفيد النفي بوضوح تام من كونه متضمنًا الأداة (لم).

يؤكد المتوكل أنّ القوى الإنجازيّة الأخرى مثل الاستفهام والإخبار هي قوى مستقلة، ولا يمكن أن تنضمّ إلى قوى حرفية أخرى، ولا يمكن أن تكون الجملة التي تقع في سياق نفي ذات دلالة متضمنة معنى قوى إنجازيّة أخرى كالاستفهام، انظر المثال (1\ب)، بينما يقبل "النفي" ذلك، انظر المثال (1\أ) الذي تضمن معنى (النفي) إلى جانب معنى الاستفهام.

ويخرج المتوكل بالخلاصة الآتية: إنّ "النفي في اللغات الطبيعية هو وسيلة صرفية تركيبية للتعبير عن فعل لغوي فعل (= الجحد)، والنفي ليس في حد ذاته فعلاً لغويًا كما يمكن أن يتبادر إلى الذهن"[12].

يعارض هذا البحث بعضًا من تصورات المتوكل، ويؤكد أنّ "النفي" قوة إنجازيّة " تامّة، وأنّ الأداة النّافية لديها قدرة على تحويل القوى الإنجازيّة الأخرى مثل الاستفهام إلى "نفي"، انظر المثال (1\أ)، حيث إنّ موضوع الجملة يفيد أنّ هندًا (لم تلن)، أي أنّ الاستفهام تحول إلى نفي.

كما أنّ "النفي" يمثل قوة إنجازيّة " تقوم على تفريغ الإسناد من التركيبات التي بعدها، فالنفي قوة لها سيطرة في السياقات التي ترد فيها، ويؤكد البحث أنّ سياق التواصل له دور كبير في تحديد أنماط النفي، وفي تحديد أي الأدوات النّافية أكثر مناسبة للسياق.

ولتقديم تصوّرات منطقية لفهم الوظيفة الإسناديّة في الأدوات النّافية فقد قام البحث على منهج تحليلي وفق الإجراءات الآتية:

1. عرض البحث "**صيغ الإثبات والنفي**" في الجدول رقم 1 وفق تصوّر سيبويه، وهي ثماني صيغ للإثبات، يقابلها ثماني صيغ للنفي
2. تم إجراء اتصال فعليّ بمشاركة "مرسل = رزان + متلقٍ = دانا" وقد تم الحوار أمام واحد وتسعين مشاركًا مستمعًا
3. ثم بعد ذلك، تم صياغة النص الحواري وتم عرضه على المشاركين، وذلك من خلال وضعه في سياق لغوي فصيح وفق صيغ الإثبات والنفي كما في الجدول رقم 1
4. تم استعمل النص الحواري الآتي:

التقت رزان ودانا الأسبوع الماضي، تحدثتا عن صديقتهما سمر، فقالت رزان لدانا: إنّ صديقتنا سمرًا (زارت) والدتها ثلاث مرات الأسبوع الماضي.

5. تم تقديم النص الحواري إلى واحد وتسعين (91) مشاركا بصفتهم متلقين، يتفاعل المشاركون مع صيغة إثبات واحدة يقابلها أربع صيغ للنفي، وذلك ليتم وضع المشاركين أمام خيارات نفي الفعل: مثال: صيغة الإثبات (**فعل**) يقابلها صيغ النفي: "لم يفعل\ لمّا يفعل\ ما فعل \ والله ما فعل"، يرجع ذلك إلى أنّ نظام العربية يسمح باستعمال صيغ نفي متعددة مقابل صيغة إثبات واحدة.
6. تم رصد نتائج اختيار المشاركين لـ"**صيغ النفي**"، وتم تقديم تفسيرات تعلل سبب استعمال المشاركين لـ"**صيغة نفي**" بنسبة أعلى من غيرها من الخيارات المتاحة.

وقد جاء البحث في مقدمة، وتمهيد، وأربعة مطالب، جاءت مرقمة من (1-4) مع ما يحتويه كل مطلب من تفريعات؛ ثم انتهى البحث بخاتمة عُرض فيها أهم النتائج التي توصل لها البحث.

تمهيد:

الوظيفة "**الإسناديّة**" وظيفة دلالية تسهم في فهم علاقات الربط المنطقي بين مكونات النص[13]، وبالنسبة للنحويين العرب فإنّ الإسناد يربط بين عنصرين رئيسين فقط[14]، بينما يصح في لغات عالمية أخرى أن يكون الإسناد وظيفة تربط أكثر من عنصرين[15]؛ وفي العموم يقوم الإسناد في اللغات العالميّة بوظيفة ربط دلالي بين المكونات اللسانية في النص[16].

وفي الفكر النحوي العربي نجد معايير شكلية صارمة تميّز الألفاظ اللسانية التي تتحقق بها الوظيفة الإسناديّة، فبالنسبة للنحويين العرب ليست كل المكونات اللسانية في اللغة تصلح للعمل الإسنادي، فـ"الأسماء" يصح أن تكون مسندة ومسندًا إليها[17]، و"الأفعال" تقوم بوظيفة" المسند فقط[18]"، وتمسّك جميع النحويين دون استثناء بأن "الأداة" ليس لها وظيفة إسنادية، بالرغم ممّا تقدّمه من تأثيرات عميقة في سياق التواصل.

ويمكن إرجاع التمييزات اللسانية للوظيفة الإسناديّة إلى التأثير الصارم لتقسيم الكلام في العربية إلى: "**اسم وفعل، وحرف**"[19]، وهذا التقسيم جاء بسبب تصوّرين:

الأول، شكلي[20]، مرتبط بالبنية الشكلية للكملة، فقد نظر النحاة إلى شكل الكلمة وعلى أساس ذلك حددوا إذا كانت اسمًا أو فعلاً أو حرفًا، والثاني، تصور وظيفي مرتبط بعمل الكلمة في سياق الجملة، فالمبتدأ مثلا دون غيره من الوظائف النحوية يعتبر محور الخطاب في أغلب اللغات[21]، أما الأدوات فليست كذلك، وبالنسبة إلى النحاة العرب فإنّ الأدوات تعمل كوظيفة مساعدة وليس رئيسة في النصّ؛ وقد أدى ذلك إلى إقصاء الوظيفة الإسناديّة من الأدوات النحوية بصورة عامة[22]، فالأدوات ليست عنصرًا رئيسًا في الجملة[23]، لذلك بقيت وفق نظرهم مكونات غير إسنادية.

1. الإسناد والبنية\ التركيبات الحاملة للوظيفة الإسناديّة

لم يكن لدى النحاة -باستثناء عبدالقاهر الجرجاني-[24] أية تصوّرات عن وظيفة الإسناد خارج بنية الجملة، فالتزموا قيودًا صارمة في قصْر وظيفة الإسناد في حدود ركنيّ الجملة "المبتدأ\ الخبر" أو "الفعل \الفاعل"؛ أو في تركيبات شبيهة بتركيب الجملة[25]، كالإسناد في المشتقات؛ من غير أن يحمل الإسناد في هذه التركيبات أية تمييزات جديدة في المستوى الدلاليّ، إذ ظلت الجملة بنية تركيبية تعمل في حدود الوظائف الإسناديّة.

وقد اهتم النحاة بتقديم ثلاثة تصوّرات شكليّة للعلاقة بين "وظيفة الإسناد" والبنية:

أ. الشكل البنيوي للكلام
ب. الشكل البنيوي للتركيب
ت. الشكل البنيوي للجملة

واستقرّ عند جل النحاة أنّ "الكلام" أعمّ هذه البنيات من جهة الدلالة، إذ يصدق –وفق نظرهم- أن يكون "كل كلام" جملة ولا يصح العكس، أمّا التركيبات فتلك التي لم تحقق شروط البنية في الجملة. ومن جهة الدلالة فإنّه يصحّ أن تجيء الجملة والتركيب -وفق النحاة القدماء- بلا فائدة، ولا يصح ذلك في الكلام.

وعلى ضوء تميزات البنية في: الكلام، والتركيب، والجملة" فرّق النحاة -على أساس شكليّ- بين نوعين من الإسناد: "إسناد أصليّ" يكون في الكلام والجملة، و"إسناد غير أصليّ" يكون في تركيبات شبيهة بالجملة[26]، كما في الشكل رقم 1

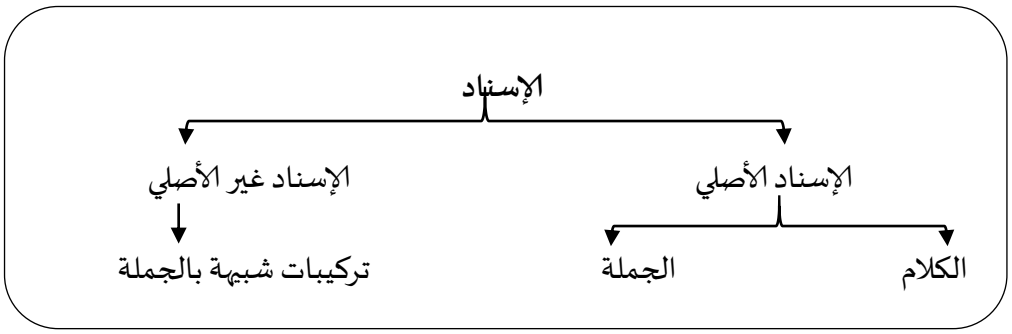

الشكل 1: العلاقة بين نوع الإسناد وشكل البنية

فالجملة يكون إسنادها أصليًّا سواء أكانت مقصودة لذاتها، أو مقصودة لغيرها، وإسناد الكلام لا يكون إلا أصليًّا ذلك أنّ الكلام لا يكون إلا مقصودًا، أمّا التركيبات التي إسنادها غير أصلي فتلك التي تتعلق بغيرها من الكلام، أي أنّ إسنادها متعلق بتركيب آخر إضافة إلى تعلقه بتركيبها، يقول الرضي الأسترآباذي: وكان على المصنف أن يقول: بالإسناد الأصلي المقصود ما تركب به لذاته، ليخرج بالأصلي إسناد المصدر، واسمي الفاعل والمفعول، والصفة المشبهة، والظرف، فإنّها مع ما أُسندت إليه ليست بكلام... وليخرج بقوله المقصود ما تركب به لذاته: الإسناد الذي في خبر المبتدأ في الحال أو في الأصل، وفي الصفة والحال، والمضاف إليه إذا كانت كلّها جملا، والإسناد الذي في الصلة، والذي في الجملة القسمية، لأنّها لتوكيد جواب القسم، والذي في الشرط لأنّها قيد في الجزاء، فجزاء الشرط وجواب الشرط كلامان بخلاف الجملة الشرطية والقسمية[27].

2. وظيفة "أدوات النفي" في سياق التواصل\ الوظيفة الإسناديّة

2.1. تصوّرات النحاة القدماء

اهتم سيبويه ببحث وظيفة "**أداة النفي**" في سياق الفعل[28]، وأقام تقابلات بين افتراض "وقوع إسناد الفعل" وافتراض "نفي إسناده"، وقد مثّلت التقابلات التي أجراها سيبويه لفهم وظيفة النفي في سياق الفعل تصوّرًا حول مسألتين: **الأولى**، الوظيفة الإسناديّة الافتراضيّة في تمكين العلاقة الشكلية Formal Grammatical بين "**الفعل = الحدث**" و"**الفاعل الافتراضي**" Presumed Subject، فـ"الفعل" في سياق النفي غير متحقق؛ يُقصد تحديدًا جملٌ من نحو "لا يفعل"، فالأداة النّافية تعمل على "نفي الإسناد" عن "**الفاعل الافتراضي**"، فجملة "لا يفعل" تعني بوضوح أنّه لا أحد قام بـ"الفعل\ Atc " not been carried out، وتعمل الأداة على نفي الفعل بصورة مطابقة لافتراض تأكيد "ثبوت الإسناد إليه"، ويكون التطابق فعليّا Doing وزمنيًّا Timing في صورتي الفعل ثبوتًا ونفيًا، كما تعمل الأداة على تحديد زمن "نفي الإسناد" في الفعل وفقًا لتحديد زمن "إثبات الإسناد فيه" Confirmation of prediction، وذلك باستعمال مكوّنات لسانيّة أسلوبيّة مساعدة، من مثل: "صيغة القسم"، "أدوات التحقيق"، "أدوات التسويف".

والثانية، الوظيفة الاتصالية بين "المرسل" و"المتلقي "، إذ افترض سيبويه أنّ عملية الاتصال في سياق النفي تبدأ بافتراض "إثبات الإسناد في الفعل"، وأنّ "نفي الإسناد" مرحلة تالية، أي أنّ الأصل في الإخبار هو الإثبات، وأنّ النفي يكون ردًا عليه؛ لذا فإنّ سيبويه افترض أنّ "المرسل" يقوم بتأكيد إسناد الفعل سواء كان افتراضيًا أم حقيقيًا، ويقوم "المتلقي " بوظيفة "نفي الإسناد".

ويكشف تحليل سيبويه عن أهميّة طرفي الاتصال "المرسل\ المتلقي" في سياق أداوت النفي، إذ يقومان بدور حاسم في تحديد "ثبوت الإسناد أو نفيه"؛ فالمرسل الافتراضي يؤكد "ثبوت الفعل" في مقابل ذلك يؤكد المتلقي "نفي الفعل"؛ يقول سيبويه: "إذا قال: فعل، فإنَّ نفيه لم يفعل، وإذا قال: قد فعل، فإن نفيه لمَّا يفعل، وإذا قال: لقد فعل، فإنَّ نفيه ما فعل، لأنه كأنَّه قال: واللَّه لقد فعل، فقال: واللَّه ما فعل، وإذا قال هو يفعل، أي هو في حال فعل، فإنَّ نفيه ما يفعل، وإذا قال هو يفعل ولم يكن الفعل واقعًا، فنفيه لا يفعل، وإذا قال ليفعلنَّ، فنفيه لا يفعل، كأنه قال: واللَّه ليفعلنَّ، فقلت واللَّه لا يفعل، وإذا قال: سوف يفعل، فإنَّ نفيه لن يفعل"[29].

ولفهم العلاقة الوظيفية بين صيغ الإثبات والنفي فقد تم وضع الصيغ الثماني في الجدول رقم 1 التالي، وقد تم تصنيف الصيغ بناء على وظيفتها الزمنية إلى صيغ ماضية ومضارعة:

الجدول 1: تصنيف سيبويه للعلاقة الوظيفية بين صيغ الإثبات وصيغ النفي

نوع الصيغة	الإثبات	زمن افتراض وقوع الفعل	النفي	زمن نفي الفعل
صيغ الماضي	فعل	زمن مفتوح	لم يفعل	زمن مقيّد
	قد فعل	زمن قريب	لمّا يفعل	زمن قريب
	لقد فعل	زمن قريب	ما فعل	زمن مفتوح
	والله لقد فعل	زمن قريب جدا	والله ما فعل	زمن قريب جدا
صيغ المضارع	هو يفعل\ في حال فعل	زمن حاضر	ما يفعل	زمن حاضر
	هو يفعل\ الفعل غير واقع	زمن حاضر	لا يفعل	زمن حاضر
	ليفعلن، كأنه قال والله ليفعلن	زمن مستقبل قريب	لا يفعل (والله لا يفعل)	زمن مستقبل قريب
	سوف يفعل	زمن مستقبل بعيد	لن يعفل	زمن مستقبل

يوضح جدول تصنيف الصيغ الفعلية المثبتة والمنفية مسألة العلاقة الوظيفية التي اعتمدها سيبويه منطلَقا لفهم الوظيفة الزمنية والدلالية للصيغ، فقد راعى سيبويه مسألتين: الأولى، زمن الصيغة، والثانية، الوضع الدلالي للصيغة بحيث تكون وظيفة النفي مقابلا دلاليًّا لوظيفة الإثبات. ويجب أن نأخذ بعين الاعتبار أنّ نظام اللغة العربية يسمح بتعدد الاختيارات في الصيغ المنفية في مقابل صيغة إثبات واحدة.

إن واحدة من أهم النقاط التي يمكن أن تثار حول الجدول رقم 1 هي أنّ سيبويه حدد الصيغ التي يمكن استعمالها بالإثبات والنفي، فبالنسبة لسيبويه فإنّ صيغة (**فعل**) يقابلها صيغة (**لم يفعل**).

غير أنّ تصنيف سيبويه للعلاقة بين "ثبوت الفعل" و"نفي الفعل" كان قائمًا على تصوّر افتراضي، فلم يشر سيبويه إلى إجراء عملي يثبت مثلا أنّ صيغة الإثبات في (فعل) يتم نفيها بصيغة (لم يفعل)، لذلك فإنّ تصنيف سيبويه ما يزال معرضًا للنقد ويحتاج إلى مراجعات علميّة تطبيقيّة، وقد قمنا في هذا البحث بإجراء تطبيقي سيتم عرضه في الجزء التطبيقي من هذا البحث من أجل التحقق مما إذا كانت الصيغ وفق تصنيف سيبويه ثابتة التحديد أو لا.

ويمكن الآن الإشارة إلى النقاط الآتية 1-6 بوصفها نقدًا أوليًّا:

1. صيغتا (فعل) و (لم يفعل) بينهما اضطراب زمني وفقًا للعلاقة بين المرسل والمتلقي، فالإثبات يقع في زمن مفتوح، بينما يقع فعل النفي في زمن مقيّد إلى زمن التلفظ[1]، ويدل ذلك على عدم تساوي الوظيفة الانفعالية Emotional Function عند المرسل والمتلقي، فالمرسل يؤكد "فعلاً Act " مضى عليه زمن، بينما يُطلب من المتلقي تحديد إثبات الفعل أو نفيه في زمن حاضر = زمن التلفظ.

2. صيغة (فعل) مضافا إليها الأداة (قد)، ويقابلها صيغة (يفعل) مضافا إليها الأداة (لمّا)، وتفيد الأداة (قد) وظائف التحقيق والتأكيد والتقريب[30]، أي أنّ المرسل يؤكد وقوع الفعل ويشير إلى زمن قريب، مقابل ذلك أضيفت الأداة (لمّا) إلى صيغة النفي، وهي أداة تشير إلى إمكانية قبول وقوع الفعل في زمن قريب جدًا من زمن التلفظ. ويدل ذلك على تساوي الوظيفة الانفعالية الإسناديّة عند المرسل والمتلقي، بينما تبقى صيغة النفي (لمّا يفعل) متمكنة من الدلالة على قوة الإخبار بعدم وقوع الفعل، فوظيفة النفي هي الأقوى.

3. اضطراب الزمن في صيغتي (لقد فعل) و(ما فعل)، فصيغة (لقد فعل) تؤكد وقوع الفعل في زمن قريب، بينما صيغة (ما فعل) تشير إلى زمن مفتوح، وهذه البنية لا يمكن معها تحديد وظيفة الإسناد الانفعالية إلا بالاعتماد على محددات أخرى في سياق الكلام، لقد أضاف سيبويه الأداة (لقد) التي للتحقيق إلى صيغة (فعل) وهذا يشير إلى تأكيد وقوع الفعل، في حين أبقى صيغة النفي بدون أية إضافات.

4. توافق زمني في صيغتي (والله لقد فعل) و(والله ما فعل)، فالمرسل يحمل وظيفة انفعالية لتأكيد وقوع الفعل في مستقبل قريب، وكذلك المتلقي يؤكد نفي وقوع الفعل في زمن قريب، أضاف سيبويه لفظ القسم (الله) لتأكيد الإثبات والنفي على حدّ سواء.

5. صيغ الإثبات: (يفعل\ في حال فعل) و(يفعل\ الفعل غير واقع) و(ليفعلنّ)، وصيغ النفي: (ما يفعل)، (لا يفعل)، (لا يفعل\ والله لا يفعل) تتوافق في الزمن، وفي الوظيفة الانفعالية، وهي

(1) أمّا الإخبار عن فعل الإثبات (فَعَلَ) فيصح أن يكون واقعا في زمن قريب أو مقيدٍ إلى زمن التلفظ، إلا أنّ وقوع الفعل فلا بد أن يكون سابقًا على فعل النفي

تشير بوضوح إلى صراع دلالي بين إثبات الفعل أو نفيه، مما يستدعي البحث في توهج الوظيفة الإسناديّة في السياق لمعرفة ما إذا كان الفعل حقيقة في حالة وقوع أو نفي.

6. صيغة (سوف يفعل) تشير إلى توقع وقوع الفعل في المستقل البعيد، وصيغة (لن يفعل) تشير إلى توقع نفي الفعل في المستقبل البعيد أيضًا.

وبالرغم من الانتقادات الأولية لتحليل سيبويه فإنّها تحليلات تمثّل فهمًا عميقًا لحركة الإسناد ونشاطه predication Activity في الأداة، وتلفت الانتباه إلى أهميّة طرفي الاتصال في ضبط وظيفة الإسناد في سياق الفعل، غير أنّ سيبويه لم يفترض أنّ الأدوات تحمل وظيفة إسناديّة، أو أنّها تمثّل وظيفة إسنادية تتعلق بالمتلقي (= فاعل التلفظ في النفي)، بل ظلت الأداة تمثّل "فعل النفي" Negation Act كوظيفة نحوية خارج بنية الإسناد في الجملة، وخارج عملية التواصل الفعليّ على ما سيتم إثباته في التحليلات التطبيقية.

2.2. تصوّرات النحاة المحدثين

بحث النحويون المحدثون في وظيفة الأدوات الداخلة على الفعل المضارع بصورة عامة[31]، وكان تصورهم مختلفًا عن تصور القدماء، إذ تعمّقوا في فهم العلاقة بين الوظيفة الدلالية للأداة وتغير حركة آخر الفعل المضارع، وصنّفوا العلاقة بين الأداة والحركة في آخر الفعل بناء على نوع الوظيفة الدلاليّة كما في الجدول رقم 2 التالي:

الجدول 2: العلاقة بين علامة الإعراب والوظيفة النحوية

الأداة	التركيب	العلامة الإعرابية	الوظيفة النحوية
	لا يوجد أداة	يفعلُ	ضمة\رفع	التحقيق والاستمرار
أدوات النصب	لن كي حتى لام التعليل	يفعلَ	فتحة\نصب	الشك
أدوات الجزم	لم لا الناهية لمّا لام الأمر حروف الشرط	يفعلْ يفعل\فعل الشرط + يفعل\ جواب الشرط	سكون\جزم	الطلب

يقول الكسار:" إنّ وظيفة "**الطلب**" التي تدخلها أدوات الشرط على صيغة المستمر "المضارع" سبب في جزمه وجزم جوابه...لا هيكل الأدوات نفسها بوصفها عوامل لفظية[32]"، "وإنّ نصب المستمر عائد إلى وظيفة "**الشك**" التي تدخلها عليه بعض الحروف التي تسبقه، مثل أداة النفي "**لن**"، وإنّ رفعه ناجم عن تحقيقه وتأكيده وقوة فاعليته واستمرارها"[33] ويكون مرفوعًا حيث لا يسبقه أية أداة.

ويلحظ هنا أنّ المحدثين لاحظوا أنّ الأدوات في سياق الجملة العربية لها وظيفتان:

أ. وظيفة شكلية تتعلق بإحداث تغيير في حركة آخر المضارع.

ب. وظيفة دلالية تتعلق بتخصيص دلالة الفعل بين أن تكون: وظيفة: (**شك**) أو وظيفة (**طلب**) أو وظيفة (**تحقق**).

ونلحظ من خلال تحليلات المحدثين وفق الجدول، مدى فهمهم لوظيفة الأداة وتأثيرها في السياق[34]، بالرغم من النقد الذي يمكن أن يوجه لهم باعتبار أنّهم لم يفرقوا بين الوظائف التمييزية للأدوات، ولم يقدّموا تفسيرات منطقية تمكّن من فهم العلاقة بين المتلقي ووظيفة الإسناد في الأداة؛ فالأدوات النحوية –وفق تصوّراتهم- أدوات ربط[35] نحوية تسهم في تمكين المعنى في النصّ دون أن تكون حاملة لأية وظائف إسنادية.

ولعلّ هذا المنطلق قائم على فكرة تحليل البنية اللغوية تحليلاً نحويًّا بعيدًا عن الوظيفة التواصلية للغة، وهو ما يتعارض مع بعض التصورات اللسانية الوظيفية التي ترى أنّ بنية اللغات الطبيعية لا يمكن أن ترصد خصائصها إلا إذا ربطت هذه البنية بوظيفة التواصل[36].

وفي المقابل كان لبعض المحدثين تصوّر مختلف، إذ يرى ريمون طحّان أنّ الأدوات النحوية في سياق الأفعال ليست ذات قيمة في تمكين أية وظيفة في الفعل، كما أنّ تلك الأدوات ليست عوامل نحوية، ولا تُفسَّر حركة أوآخر الأفعال إلا تفسيرًا صوتيًا، وفق قانون المماثلة والمخالفة[37]؛ وملخّص الفكرة –وفق ريمون طحّان- أنّ الأداة النحوية خلوٌ من أية وظيفة دلالية أو شكلية.

3. بنية الأداة ووظيفتها الإسناديّة\ رؤية جديدة

3.1. موقع أداة النفي نحويًّا في سياق التواصل

يتفق النحويون العرب على أنّ البنية الشكلية لـ"**جملة الفعل**" سواء أكانت إثباتًا أم نفيًا مأخوذة أساسًا من الوظيفة الإسناديّة للجملة، لذا فهي تقوم على عنصرين فقط: "الفعل + الفاعل"، كما في الأمثلة رقم (2: أ،ب)

(2

أ. ذهب زيد (مسند + مسند إليه)

عناصر الإسناد

ب. لم يذهب زيد (مسند + مسند إليه)

إلا أنّ بنية التركيب في المثال (2\ب) تفرض تساؤلاً حول موقع المكوّن (الأداة) في السياق، أهي من مكوّنات الإسناد في الفعل، أم من مكوّنات البنية الوظيفية في سياق المرسل أو المتلقي؟ ولا يمكن افتراض أن تكون الأداة النحوية في المثال (2\ب) جزءًا من عناصر التركيب في جملة "الفعل"؛ فالنحويون يؤكدون أنّ الأدوات التي تسبق "الفعل" ليست من مكوّناته الإسناديّة، من جانب آخر لا يمكن إغفال الدور الوظيفي للأداة داخل بنية الجملة، ممّا يعني أنّ موقع الأداة يجب أن يأخذ حيزًا في بنية الجملة.

وقد انتبه عبدالقاهر الجرجاني إلى التمييز بين "الإسناد" كوظيفة ربط تركيبي، و"الإسناد" كوظيفة ربط تواصليّ، فأشار إلى أنّ وظيفة الإسناد كعامل ربط نحويّ تكون متعلقة بعنصريّ الجملة "المسند والمسند إليه"؛ أمّا الإسناد كوظيفة تواصليّة فتتعلق بمكوّنات لسانية خارج بنية الجملة، كما في الشكل رقم 2 التالي، وأكّد أنّ عملية الإخبار تبدأ خارج بنية الجملة الإسناديّة Out of sentence structure.

فبعد أن وضّح الجرجاني لزومية العلاقة بين عنصريّ الإخبار: المسند والمسند إليه (المُخبر به = الفعل + المُخبر عنه = الفاعل)، أكد وجود عنصر ثالث في سياق التواصل، يقول الجرجاني:" وإذ قد عرفت أنّه لا يُتصوّر الخبر إلا فيما بين شيئين: مُخبرٍ به، ومُخبرٍ عنه، فينبغي أن تعلم أنّه يحتاج

من بعد هذين إلى ثالث، وذلك أنّه كما لا يُتصوّر أن يكون ههنا خبرٌ حتى يكون مُخبَرٌ به، و مُخبَرٌ عنه، كذلك لا يُتصوّر أن يكون خبرٌ حتى يكون له مُخبرٌ يصدر عنه ويصدرُ من جهته"[38].

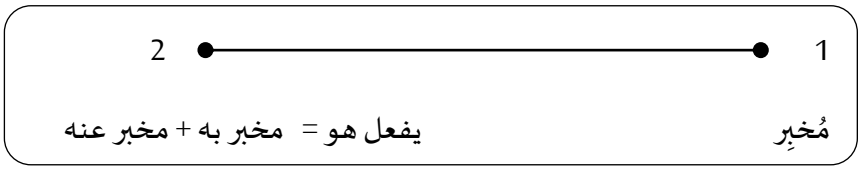

الشكل 2: عملية الإسناد في التواصل وفق تصوّر الجرجاني

لكنّ الجرجاني وفق الشكل 2 لم يفترض وجود (المتلقي) كعنصر رئيس في عملية الاتصال، كما أنّه أغفل تحليل عناصر الإخبار في السياقات المنفية Negaion Context، ومع ذلك فإنّ الجرجاني أسّس -على الأقل - للتفكير في موقع الأداة وفقًا لانفتاح الإسناد خارج حدود الجملة، وأكد أنّ "عملية التواصل" تتوقف على عناصر رئيسة خارج بنية الجملة.

ويبدو أنّ الأداة مكوّن لسانيّ لا يصحّ أن يكون متعلقًا بالمرسل\ المخبر؛ كونه يقوم بإثبات الفعل، ويعني ذلك أنّ "الأداة" جزء رئيس من موروفولجية المتلقي؛ كونه عنصرًا رئيسًا في جدال صحة الإثبات، انظر الشكل 3:

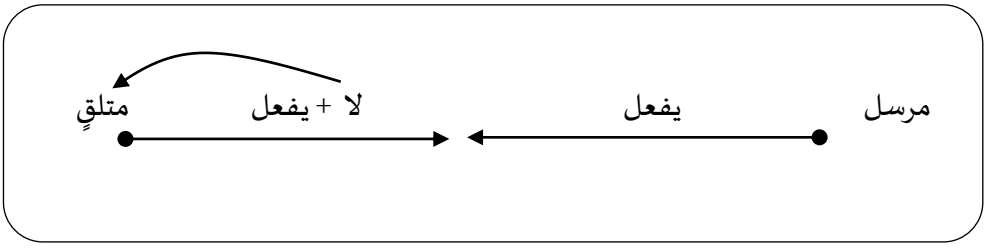

الشكل 3: الأداة جزء من موروفولجية المتلقي، باعتبار المتلقي هو من يقوم بنفي الأفعال

فالمتلقي يقوم بدور نهائي حول تحديد ما إذا كان الفعل حقيقة تم القيام به أو لا، أو أنّه يمكن القيام به مستقبلاً أو لا، مع أنّه يجب الانتباه إلى أنّ المتلقي ليس الطرف الوحيد الذي يملك حق الحكم على الفعل، لكنّه بمجرد أن يقوم بنفي الفعل فهذا معناه أنّه يجب على المرسل تقديم أدلة جديدة وقوية لإثبات وقوع الفعل.

3.2.بنية الإسناد في الأداة/ مسند + مسند إليه

تبين قبلاً في 3-1 أنّ "الأداة" متعلقة "**بالمتلقي**"، كونه أحد عناصر الإسناد في سياق التواصل، ويقوم المتلقي بوظيفة نفي الأفعال ورفض ادّعاء وقوعها من خلال استعمال أداة نفي موضوعة لذلك، أي أنّ المتلقي يعمل على إجراء حالة نفي مطابقة لحالة الإثبات، وتمثّل الأداة النحوية "وظيفة حالة" Situation Function يمكن أن يطلق عليها الآن "**وظيفة تغيير حالة**" وهي "قوة إنجازيّة " يستعملها المتلقي لتغيير الحالة المستقرة عند المرسل حول إثبات الفعل، إذ يقدّم المرسل وظيفة إثبات فعل حول حالة معينة، ويقوم المتلقي بتغييرها أو المجادلة حولها باستعمال الأداة النافية.

إنّ وظيفة الإسناد في الأداة هي (**قوة إنجازيّة = إسناد فعل حالة**)، وتمثل "ملفوظًا ذاتيًا"، أي إنّها ملفوظات تكشف عن صفات المتلقي وتعامله مع موقف معين، دون أن يكون لها واقع منجز؛ فوظيفة القوة الإنجازيّة في الذوات النّافية ليس لها واقع منجز فعلي ملموس، أي أنّه ليس بالضرورة أن يقوم المتلقي بفعل حقيقي منجز، بل يقوم فقط بـ(تغيير حالة تم الاعتقاد بأنّها واقعة).

ووفقا لذلك فإنّ الشكل النحوي للأداة يتكون من عنصرين: (مسند إليه = مستقبل) + (مسند = فعل حالة)، كما في الشكل رقم 4 بالنسبة للأداة (لن) كأنموذج:

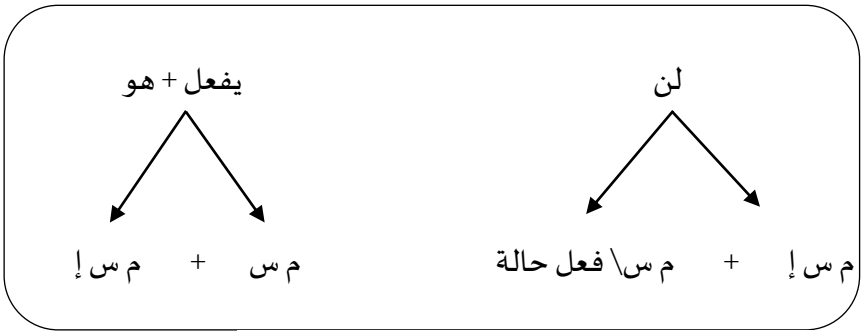

الشكل 4: البنية الإسنادية في الأداة: مسند إليه + مسند

ومن المهم جدًا الانتباه إلى أنّ نظام العربية يستعمل الأدوات النحوية لتقديم وظائف تمييزيّة دقيقة في سياق التعبير عن "**فعل الحالة**"، فـ"**النفي**"-مثلاً- يجري في تفصيلات دقيقة تميّز "**وظيفة الحالة**" لدى المتلقي، فتتغير الأداة وفقًا "**لوظيفة الحالة**"، ولهذا السبب تستعمل العربية أدوات نفي متعددة وفقًا للسياقات.

كما تميّز العربية بدقة بالغة في الاستعمال اللغوي الفصيح بين الأداتين: (لا \ ما)، ووفقًا لفهم سيبويه فإنّ الأداة (ما) تنفي الفعل الذي يتم "**التأكيد**" على أنّه يقع الآن، بينما تنفي (لا) الفعل الذي "**يعتقد**" أنّه يقع الآن[39]، ويبدو– مع حاجة لدراسة معمقة- أنّ الأداة (ما) تستعمل للنفي المطلق، بينما تعمل الأداة (لا) بجهد أقل، ولذا نستطيع أن نقول إنّ (لا) للنفي المؤقت، مقابل (ما) للنفي طويل الأمد أو المطلق.

3.3. وظيفة رقم 1\ تفريغ الإسناد + تغيير البنية النحوية

تبين في (3.2) أنّ الأداة تمثل "**فعل حالة**" بالنسبة للمستقبل، وهذا يتطلب إجراءات وظيفية وشكلية (= نحوية) يجب أن يقوم بها المتلقي تجاه الأفعال التي يرفض الادّعاء بوقوعها، أو الادّعاء بأنّها ستقع، أو أنّه يجادل حولها، وأول هذه الإجراءات هو الوظيفة رقم1، وهي تفريغ الإسناد من الأفعال التي يدعي المرسل أنّها وقعت أو ستقع، تأمل المثال رقم 3 التالي:

3) ذهب زيد إلى المدرسة

يشير المرسل إلى قيام زيد بالفعل (الحدث)، وهذا التركيب يثبت العلاقة الإسناديّة بين الفعل (ذهب) والفاعل (زيد)، مما يتطلّب إجراء شكليًا ووظيفيًا من جهة المرسل كما في المثال رقم 4 التالي ردًا على المثال رقم 3:

4) لم يذهب زيد إلى المدرسة

فالمتلقي قام بتغيير شكل البنية النحوية من خلال إضافة أداة النفي إلى التركيب المثبت، وتمثل الأداة كما في الشكل 5 التالي قوة إنجازيّة جديدة على بنية التركيب، وتقوم بالسيطرة على الوظيفة النحوية بشكل كامل:

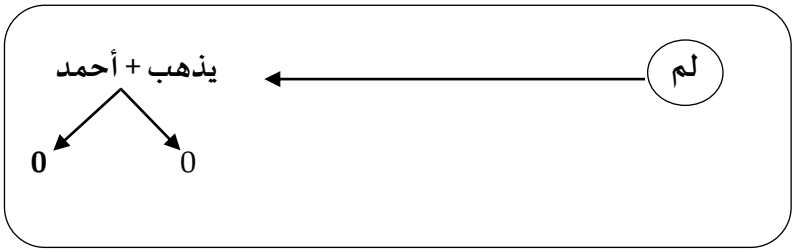

الشكل 5: وظيفة الأداة: تفريغ الإسناد من التركيب بعدها، ويشير الرمز (0) إلى عدم وجود إسناد

إنّ أول وظيفة يمكن أن نكشفها من خلال الأداة هي الدلالة على تفريغ الإسناد من المثال (3)، لتصبح علاقة الإسناد مفرغة كما في المثال (4)، فتصبح علاقة الإسناد علاقة شكلية فقط، أي علاقة ترتبط بصحة التركيب نحويًا، ووفقًا للمثال (4) فلا يمكن أن يكون زيد قد قام بالذهاب، وهذا يعني وظيفيًا أن لا علاقة إسنادية بين (الفعل) و(الفاعل).

3.4. وظيفة رقم 2\ فعل الحالة\ فعل النفي

بعد تفريغ الإسناد من التركيب المثبت، انظر المثال (4)، تصبح الوظيفة الإسناديّة مركزة في الأداة التي تعمل كفعل حالة بالنسبة للمستقبل. غير أنّ الوظيفة الانفعالية في سياق النفي ذات علاقة بظروف سياقية يتحكم بها المرسل والمتلقي في آن واحد، وفي اللغة العربية يحاول المرسل إثبات إسناد الفعل من خلال تركيبات عدة، وفي صيغ الإثبات والنفي افترض سيبويه أنّ العربية تستعمل صيغة نفي محددة في مقابل صيغة إثبات محددة، مثال ذلك: افترض سيبويه أنّ العربية تستعمل: صيغة (لم يفعل) مقابل صيغة (فعل)، انظر الجدول رقم 1.

لكن في الحقيقة يسمح نظام العربية باستعمال أدوات متعددة من (النفي) مقابل تركيب إثبات واحد، لقد اعتقد سيبويه أنّ شكل التركيب المثبت يلزم الإتيان له بشكل تركيبي مخصص للنفي، إلا أنّ الاستعمال الفعلي لأدوات النفي يؤكد أنّ "فعل الحالة\ بالنسبة للمتلقي" له تأثير واضح في اختيار التركيب المناسب، وليس هناك علاقة نحوية تركيبية مخصصة.

وقد تم اختبار العلاقة بين الوظيفة الانفعالية الإسناديّة في سياق النفي وبين التركيبات التي حددها سيبويه من خلال الإجراء التطبيقي الذي شارك فيه 91 مشاركا كما سيأتي في جزء الإجراء التطبيقي تاليًا.

4. الإجراء التطبيقي\ النصّ الحواري الافتراضي: عمليّة التواصل الفعليّة:

4.1. المجموعة رقم 1\ النفي في الأفعال الماضية

النص الاتصالي: التقت رزان ودانا الأسبوع الماضي، تحدثتا عن صديقتهما سمر، فقالت رزان لدانا: إنّ سمرًا (**زارت**) والدتها ثلاث مرات الأسبوع الماضي.

4.1.1. صيغة الإثبات (فعل)

الجدول3 : صيغة الإثبات (فعلت)-وفق النص الاتصالي في هذا البحث- مقابلها صيغ النفي (لم تفعل\ لمّا تفعل\ ما فعلت\ والله ما فعلت)

تميزات حالة النفي	عدد المشاركين	نسبة استعمال الصيغة	قوة الوظيفة الانفعالية
لم تفعل	55	%60	+
لمّا تفعل	8	%9	
ما فعلت	15	%16	
والله ما فعلت	13	%14	

أكد سيبويه[40] أنّ صيغة (لم تفعل) هي المقابل الوحيد لصيغة (فعل)، وفي الحقيقة تم استعمال الصيغة (لم تفعل) بنسبة 60% من قبل المشاركين باعتبارها الصيغة الأكثر قوة في الدلالة على النفي مقارنة بالصيغ الأخرى، وبالرغم من أن صيغة (والله ما فعلت) تحتوي على صيغة القسم (والله) وتعتبر واحدة من أكثر الصيغ ورودًا في بنية اللغة العربية لتأكيد الحالة عند العرب، فإنّ المشاركين استعملوها بنسبة 14% فقط.

ناقش أحمد المتوكل موضوع الأداة (لم) تركيبيا[41]، فهي أداة يلزم أن يكون بعدها (فعل) لا (اسم)، فالأداة (لم) من الأدوات المختصة بالدخول على الأفعال المضارعة فقط[42]، ويؤكد المتوكل أنّ النفي بـ(لم) يمكن أن يكون موجها إلى:

أ. الحمل كاملا (= الجملة كاملة)
ب. المحمول (= الفعل) فقط

ويشكك في أن يكون موجها إلى مكون آخر[43]، كأن تكون الأداة (لم) موجهة إلى (الفاعل)، أو أنّها قد استعملت في طور من أطوار العربية بغير استعمالها المثبت حاليًا.

نؤكد بالنسبة للأداة (لم) أنّها تقتصر فقط على نفي (**فعل**) واحد، هو الفعل الذي يفترض أنّه وقع في زمن ماضٍ، وهذا يمنح الفاعل (فاعل التركيب) أن يبقى غير متأثر بالأداة في أي أفعال أخرى غير مذكورة في السياق، انظر الأمثلة (5: أ، ب، ج) والمثال (6) التالي:

(5

أ. زارت سمر والدتها (إثبات)

ب. اتصلت سمر بوالدتها (إثبات)

ج. أكلت سمر مع والدتها (إثبات)

(6

لم تزر سمر والدتها (نفي)

فبالنسبة لموضوع النفي في المثال (6) فهو موجه فقط للمثال (5.أ)، ولا يمكن أن يكون النفي موجها إلى (5.ب) أو (5.ج)، وهذا دليل على أنّ النفي يكون مرتبطًا بجزء واحد فقط من مجموعة أفعال يمكن أن تقوم بها سمر، نؤكد هنا أيضًا مدى احتراس المتلقي وحذره من تسليط الإسناد في النفي إلى أفعال أخرى يمكن القيام بها حتى لو كانت في نفس المقام السياقي، بالنسبة للنصّ الحواري نقصد مقام العلاقة بين (سمر) و(والدتها)، ونؤكد أخيرًا أنّ الأداة (لم) تحمل إسنادًا مخصصًا مركزًا على شكل تركيبي واحد فقط، فنحن في عملية التواصل عندما نستعمل النفي فإنّنا نقوم بوضع النفي في حيّز محدد ومركز جدًا تجاه الأفعال، ولزيادة تأكيد الفكرة يمكن أن نتأمل الأمثلة الآتية (7) و(8) و(9):

7) لم (تزر) (تتصل) (تأكل) سمر مع والدتها

8) لم (تزر) ولم (تتصل) ولم (تأكل) سمر مع والدتها

9) لم (تزر) أو (تتصل) أو (تأكل) سمر مع والدتها

المثال (7) مرفوض في اللغة العربية، أو أنّه غير مقبول تداوليًّا ونحويًّا، لكونه قد يؤدي إلى إشكال في فهم ما إذا كان النفي متسلطًا على جميع الأفعال، أو على أحدها فقط؛ فقد تم ذكر عدة (أفعال) دون تكرار (الأداة)، وتم افتراض أن الأداة تعمل في جميع الأفعال بعدها، لكن الأداة لم تعمل إلا في فعل واحد وهو الذي جاء بعدها مباشرة.

أمّا المثال (8) فمقبول في العربية، حيث تم تكرار الأداة مع كل الأفعال بعدها، وكذلك المثال (9) مقبول أيضًا في العربية، حيث تم استعمال حرف العطف (أو) الذي يفيد وظيفة تكرار الأداة (لم) في كل الأفعال بعدها، إذ يعمل حرف العطف (أو) على نقل وظيفة الأداة إلى الأفعال التي بعدها.

4.1.2. صيغة الإثبات (قد فعلت)

التقت رزان ودانا الأسبوع الماضي، تحدثتا عن صديقتهما سمر، فقالت رزان لدانا: إن سمرًا (قد زارت) والدتها ثلاث مرات الأسبوع الماضي.

الجدول4 : صيغة الإثبات (قد فعلت) مقابلها صيغ النفي (لم تفعل\ لمّا تفعل\ ما فعلت\ والله ما فعلت)

تمييزات حالة النفي	عدد المشاركين	نسبة	قوة الوظيفة الانفعالية
لم تفعل	31	%34	
لمّا تفعل	17	%19	
ما فعلت	32	%35	+
والله ما فعلت	11	%12	

تقبل العربية إضافة السابقة (قد) التي تفيد التقريب[44] كأداة قبل صيغة (فعل)، فتصبح (فعل) (قد فعل)، وذلك لزيادة تأكيد أنّ الفعل قد تم القيام به حقيقة، فالإثبات يتم تأكيده بالأداة (قد)[45] حين تستعمل مع الفعل الماضي، لأنّها تقوم بـ"تقريب الماضي إلى الحال = الآن".

بالنسبة لسيبويه فإنّ صيغة (لمّا تفعل) هي المقابل لصيغة (قد فعلت)، وذلك لكون الصيغة (قد فعلت) صيغة مؤكدة بالأداة المضافة (قد)، لذا فقد جاء مقابلها صيغة نفي ضعيفة (لمّا تفعل)، وتستعمل العربية (لمّا تفعل) في السياقات التي يكون فيها المتلقي مترددًا في نفي الفعل، أو أنّه يدخله شك بأنّ الفعل سوف يتم القيام به قريبًا إن لم يكن قد وقع أصلاً.

في النحو العربي يوجد اعتقاد كبير بأنّ الأداة (قد)[46] تؤكد المعنى وتزيد من قوته، لذا فهي تعتبر من الأدوات التي تشكل ضغطًا دلاليًّا على المتلقي .

لكنّ الاستعمال الفعليّ لسياق التواصل قدم نتائج مختلفة كليًّا، فقد استعمل المشاركون صيغة (لمّا تفعل) مقابلاً لصيغة (قد فعل) بنسبة 19% فقط، واستعمل المشاركون مرة أخرى الصيغة (لم تفعل) بنسبة 34%، واستعملوا صيغة أخرى هي (ما فعلت) بنسبة 35%.

ويمكن تفسير استعمال المتلقين صيغة (ما فعلت) و (لم تفعل) بدلاً من صيغة (لمّا تفعل) بعدم قناعتهم بجدوى وظيفة (لمّا تفعل) في الدلالة على رفضهم أن تقوم سمر بزيارة والدتها[2].

إنّ أكثر شيء يمكن الالتفات له الآن هو عدم جدوى الأداة (قد) في صيغة (قد فعل)، فلم تؤثر الأداة (قد) على المشاركين ولم توهمهم بأنّ الفعل سيتم وقوعه في المستقبل القريب جدًا.

4.1.3. صيغة الإثبات (لقد فعلت)

التقت رزان ودانا الأسبوع الماضي، تحدثتا عن صديقتهما سمر، فقالت رزان لدانا: (**لقد زارت**) سمر والدتها ثلاث مرات الأسبوع الماضي.

الجدول5 : صيغة الإثبات (لقد فعلت) مقابلها صيغ النفي (لم تفعل\ لمّا تفعل\ ما فعلت\ والله ما فعلت)

تميزات حالة النفي	عدد المشاركين	نسبة استعمال الأداة	قوة الوظيفة الانفعالية
لم تفعل	20	%22	
لمّا تفعل	23	%25	
ما فعلت	36	%40	+
والله ما فعلت	12	%13	

تسمح اللغة العربية بإضافة الحرف (ل) إلى الأداة (قد) لتصبح الأداة (لقد)، وتستعمل العربية الأداة (لقد) لزيادة التأكيد بنسبة أعلى من (قد)، وبالنسبة لسيبويه فقد وضع صيغة (ما فعلت) مقابلاً لصيغة (لقد فعلت)، وبالفعل استعمل المتلقون الصيغة (ما فعلت) باعتبارها الصيغة الأكثر قوة في الدلالة على النفي في سياق الإثبات (لقد فعلت).

ولكنّ التساؤل المهم هو: ما الوظيفة الدلالية التي أضافتها الأداة (لقد) لتقدّم دلالة أكثر من (قد)؟ ولماذا استعمل المتلقون (لم تفعل) و(ما فعلت) مع صيغة (قد فعلت)، في حين استعملوا فقط (ما فعلت) مع (لقد فعلت)؟ يمكن تفسير ذلك من منظور شكليّ ودلاليّ:

([2]) مع الأخذ بعين الاعتبار أنّ المشاركين في فعل التواصل في هذا البحث غير متخصصين باللغة العربية تخصصًا معرفيًّا، لذا فإنّ المعتبر في استعمالهم هو الاستعمال الفعليّ للغة وفق أساس تداوليّ.

- **الشكلي**: هو أنّ العربية تستعمل صيغة (لمّا يفعل) بنسبة نادرة وقليلة جدًا، فـ(لمّا تفعل) تحتاج جهد أكبر لنطقها، حيث تتكون (لمّا) من: (ل + م + م+ ا) على عكس الأدوات الأخرى التي لا تشمل أصواتا مكررة.
- **الدلالي**: هو أنّ الوظيفة الدلالية لصيغة (لم تفعل) و (ما فعلت) متشابهه دلاليًّا بنسبة كبيرة، بينما تعتبر (لمّا تفعل) الصيغة الأضعف في تقديم وظيفة النفي.

ملاحظة أخيرة مهمة: تستعمل العربية الدارجة صيغة (لمّا) لتقديم وظيفة (التعليق) أو ربط تحقيق فعل على فعل آخر، كما في الأمثلة (10: أ، ب، ج) الآتية:

(10

أ. لمّا ترجع البيت إبقى قُلّي (الدارجة المصرية).

ب. لمّا ترجع البيت احكيلي (الدارجة الشامية: الأردن- فلسطين- سوريا- لبنان).

ج. لمّا ترد البيت خبّرني (العراق ودول الخليج).

فالأمثلة (10: أ.ب.ج) تقدم معنى واحدًا، وهي تعليق فعل على آخر سيتم وقوعه قريبًا جدًا، فالأداة (لمّا) في الدارجة (10: أ.ب.ج) يمكن استبدالها بالأداة (عندما) في العربية الفصحى التي تشير إلى وظيفة الزمن كما في المثال (11) التالي:

11) عندما ترجع إلى البيت أخبرني (العربية الفصحى).

ومن المهم جدًا الانتباه إلى أنّ الأداة (لمّا) تستعمل في سياق النفي لتقدم وظيفة تعليقية، فالمتلقي للنفي بـ (لمّا) يكون مقتنعًا بنسبة كبيرة بإمكانية وقوع الفعل، إلا أنّه يعلّق الوقوع على زمن مستقبل قريب جدًا؛ فالأداة (لمّا) في سياق النفي تستعمل للدلالة على أنّ الفعل المنفي متوقف وقوعه على زمن مستقبل قريب جدًا كما في (12: أ، ب):

(12

أ. لقد زارت سمر والدتها (= إثبات الفعل من قبل المرسل)

ب. لمّا تزر سمر والدتها (= تعليق الإثبات على زمن قريب من قبل المستقبل)

وتستعمل العربية الفصحى الصيغة (12:ب) للدلالة على أنّ سمرًا يمكن أن تزور والدتها في المستقبل القريب جدًا.

4.1.4. صيغة الإثبات (والله لقد فعلت)

التقت رزان ودانا الأسبوع الماضي، تحدثتا عن صديقتهما سمر، فقالت رزان لدانا: (**والله لقد زارت**) سمر والدتها ثلاث مرات الأسبوع الماضي.

الجدول6 : صيغة الإثبات (والله لقد فعلت) مقابلها صيغ النفي (لم تفعل\ لمّا تفعل\ ما فعلت\ والله ما فعلت)

تميزات حالة النفي	عدد المشاركين	نسبة استعمال الأداة	قوة الوظيفة الانفعالية
لم تفعل	16	%18	
لمّا تفعل	8	%9	
ما فعلت	6	%7	
والله ما فعلت	61	%67	+

بالنسبة إلى سيبويه فإنّ صيغة (والله ما فعلت) هي المقابل لصيغة (والله لقد فعلت)، وبالفعل استعمل المتلقون صيغة (والله ما فعلت)، بنسبة 67%، ويمكن تفسير ذلك بمدى فعالية وظيفة الحالة الدالة على النفي بالنسبة للمستقبل، حيث استعمل المرسل صيغة القسم (والله)، فاستعمل المتلقي صيغة القسم (والله) كمقابل لها.

ويبدو أنّ التكافؤ الشكلي يلعب دورًا حاسمًا في تمكين الوظيفة الانفعاليّة، حيث شعر المتلقون أنّ التركيب (والله ما زارت) يعبر عن فعل الحالة في مقابل تأكيد المرسل للزيارة.

المجموعة رقم 2\ النفي في الأفعال المضارعة

4.2.1. صيغة الإثبات (تفعل) الآن تقوم بالفعل

التقت رزان ودانا الأسبوع الماضي، تحدثتا عن صديقتهما سمر، **أكدت** رزان لدانا: أنّ سمرًا الآن (**تزور**) والدتها

الجدول7 : صيغة الإثبات (تفعل\ في حال فعل) مقابلها صيغ النفي (ما تفعل\ لا تفعل\ لا تفعل\ لن تفعل)

تميزات حالة النفي	عدد المشاركين	نسبة	قوة الوظيفة الانفعالية
ما تفعل	55	%60	+
لا تفعل	22	%24	
لا تفعل (والله لا تفعل)	13	%14	
لن تفعل	19	%21	

وضع سيبويه صيغة (ما تفعل) مقابلاً لصيغة (تفعل)، فصيغة (ما تفعل) تعمل على نفي الأفعال التي يتم الادعاء بأنّها تتم الآن.

وقد حلّل المتوكل الأداة (ما) وارتباطها بالمحمول (الفعل) أو بالمحمول (الاسم)[47]، وقد اعتقد أنّ الأداة (لم) لا تعمل في المحمول الفعلي الذي جهته غير تامة، على العكس من ذلك إذ تعدّ (ما + يفعل) من أكثر الصيغ التي تستعمل للنفي العام.

بالعودة إلى نص الحوار السابق نجد أنّ المشاركين قد استعملوا صيغة (ما تفعل)، ولتفسير ذلك يمكن تسجيل الملاحظات الآتية:

1. ميز سيبويه بشكل عام دون تفصيلات دقيقة بين الصيغتين (ما تفعل) و(لا تفعل) على النحو الآتي:
   أ. صيغة (ما تفعل) تستعمل لنفي الأفعال التي تكون قيد العمل لحظة التلفظ بالنفي.
   ب. صيغة (لا تفعل) تستعمل لنفي الأفعال التي يدعي المرسل أنّها قيد العمل الآن.
2. لا تستعمل صيغة (لا تفعل) ولا صيغة (لن تفعل) إطلاقًا في العامية الدارجة، فقد اختفت الصيغتان من العاميات الدارجة، وتم الاستغناء عنهما بالصيغة (ما تفعل)، مع ما يطرأ عليها من تغييرات في البنية الصرفية وفقًا لنطق اللهجة العامية[48].
3. انتقلت صيغة (ما تفعل) من العربية الفصحى إلى العامية مع تغييرات كبيرة في الوظيفة الزمنية، ومن هذه التغييرات:
   - صيغة (ما تفعل) في العربية الفصيحة تنفي الأفعال الواقعة الآن.
   - بينما تعمل صيغة (ما تفعل) في العامية الدارجة على نفي الفعل حاضرًا ومستقبلاً.

لاحظ الأمثلة (13 و 14 و 15) التالية:

13) ما رح يعمل (بلاد الشام: الأردن - فلسطين - سوريا - لبنان)

14) ما يقدر يسوي (العراق ودول الخليج العربي واليمن)

15) ما يسوي شي (اليمن ودول الخليج)

جميع الأمثلة في (13 و14 و15) هي لنفي الفعل حاضرًا مستقبلاً في العربية الدارجة.

4. انفردت صيغة (ما تفعل) من بين صيغ النفي الأخرى في الحفاظ على المستوى التركيبي والدلالي بين الفصحى والعامية، فتعتبر صيغة (ما تفعل) هي الصيغة الوحيدة التي تستعمل في مستوى متواز مع العربية الفصحى، لاحظ الأمثلة\ أمثلة إثبات في (16 و17) التي يتم نفيها بالأمثلة (18 و19):

16) الشمس تظهر على مدار 24 ساعة طيلة العام في جميع العالم.

17) يستمر التدريس في جميع جامعات العالم على مدار أربع وعشرين ساعة دون توقف.

18) ما تظهر الشمس على مدار أربع وعشرين ساعة طيلة العام في جميع العالم (عربية دارجة + فصحى).

19) ما يستمر التدريس في جميع جامعات العالم على مدار 24 ساعة دون توقف (عربية دارجة + فصحى).

5. تعد صيغة (ما تفعل) واحدة من أكثر الصيغ استعمالا في العربية الدارجة، فهي الصيغة الأكثر ظهورًا في ذهن العربي.

ووفقا للملاحظات السابقة التركيبية والدلالية استطعنا تفسير استعمال المشاركين صيغة (ما تفعل) بصورة أكثر من غيرها.

4.2.2. صيغة الإثبات (تفعل) افتراض القيام بالفعل

التقت رزان ودانا الأسبوع الماضي، تحدثتا عن صديقتهما سمر، **افترضت** رزان: أنّ سمرًا الآن (**تزور**) والدتها

الجدول8 : : صيغة الإثبات (تفعل\ الفعل غير واقع) مقابلها صيغ النفي (ما تفعل\ لا تفعل\ لا تفعل\ لن تفعل)

تميزات حالة النفي	عدد المشاركين	نسبة	قوة الوظيفة الانفعالية
ما تفعل	30	%33	+
لا تفعل	24	%26	
لا تفعل (والله لا تفعل)	15	%16	
لن تفعل	22	%24	

تستعمل صيغة (تفعل) للحديث عن فعل يدعي المرسل أنّه يقع الآن، ولكن في الحقيقة هو فعل غير واقع، ووفقًا لسيبويه فالصيغة التي تصلح لنفي صيغة (تفعل\ الفعل غير واقع) هي (لا تفعل)، وقد استعمل المشاركون الصيغة (ما تفعل) بدلا من (لا تفعل).

وكما ظهر في التحليل السابق لصيغة (يفعل\ في حال فعل) وما يقابلها من صيغة (ما تفعل) مدى تأثير صيغة (ما تفعل)، فهي واحدة من أكثر الصيغ استعمالا في المستوى التداولي العامي، وهي صيغة حافظت على قربها من الفصحى إلى مستوى كبير، ووفقًا للتحليلات السابقة، فتعتبر صيغة (ما تفعل) الصيغة الأكثر دلالة على نفي الفعل الافتراضي كما في (لا تفعل).

4.2.3. صيغة الإثبات (لتعفلنّ) تأكيد أنّها يجب أن تقوم بالفعل

اتصلت رزان بصديقتها سمر، وقالت لها: والله (**لتزورنّ**) والدتك الأسبوع القادم

الجدول9 : : صيغة الإثبات (لتفعلنّ) مقابلها صيغ النفي (ما تفعل\ لا تفعل\ لا تفعل\ لن تفعل)

تميزات حالة النفي	عدد المشاركين	نسبة	قوة الوظيفة الانفعالية
ما تفعل	19	%21	
لا تفعل	14	%15	
لا تفعل (والله لا تفعل)	15	%16	
لن تفعل	58	%64	+

بالنسبة لسيبويه فالصيغة (لا تفعل) هي المقابل لصيغة (لتفعلنّ)، وهي صيغة مسبوقة بلفظ تأكيد وهو القسم بلفظ الجلالة (الله)، إنّ هذا اللفظ المضاف لم يقدم أية تأثيرات جديدة في سياق الاتصال، إذ كان من المتوقع أن يضطر المشاركون إلى استعمال الصيغة (لا تفعل\ والله لا تفعل)

كونها تتضمن لفظا مضافًا أيضًا وهو لفظ الجلالة (الله)، لكن على العكس من ذلك، فقد استعمل المشاركون صيغة (لن تفعل) باعتبارها الصيغة الأكثر دورانًا في العربية الفصحى لنفي الأفعال المستقبلية؛ وما تزال العربية الفصحى تستعمل الصيغة (لن تفعل) عندما يتعلق الأمر بإثبات أفعال متوقع حصولها في المستقبل[49]، وبالرغم من أنّ نظام العربية يسمح بالخيارات (ما تفعل\ لا تفعل أو والله لا تفعل\ لن تفعل) فإنّ الاستعمال الواقعي للتواصل يكاد ينحصر في الصيغة (لن تفعل) كخيار وحيد.

4.2.4. صيغة الإثبات (سوف تفعل)\ توقع أنّها ستقوم بالفعل

التقت رزان ودانا الأسبوع الماضي، تحدثتا عن صديقتهما سمر، فقالت رزان لدانا: إنّ سمرًا **(سوف تزور)** والدتها الأسبوع الماضي.

الجدول10 : صيغة الإثبات (سوف تفعل) مقابلها صيغ النفي (ما تفعل\ لا تفعل\ لا تفعل\ لن تفعل)

تميزات حالة النفي	عدد المشاركين	نسبة	قوة الوظيفة الانفعالية
ما تفعل	19	%25	
لا تفعل	20	%27	
لا تفعل (والله لا تفعل)	15	%16	
لن تفعل	34	%45	+

تم استعمال الأداة المضافة (سوف) في صيغة (سوف تفعل)، وهي من الأدوات المخصصة في اللغة العربية للدلالة على المستقبل[50]، إذ تستعمل العربية الأداة (سوف) كأداة زمن، بالرغم من أنّها لا يمكن أن تشير بمفردها إلى زمن محدد إطلاقا، بل تحتاج (سوف) دائمًا إلى قيد آخر لتحديد الزمن كما في الأمثلة (20) و(21):

20) سوف ألتقي بك (زمن مفتوح)

21) **سوف** ألتقي بك **غدا** (زمن مستقبل محدد)

وتعتبر الأداة (سوف) أيضًا من الأدوات المضافة التي تضعف إمكانية وقوع الفعل، ففي نظام العربية الفصحى إذا استعملت الأداة (سوف) دون قيود زمنية محددة فتعتبر دليلا على المماطلة أو

التراخي في القيام بالفعل، وفي بعض التركيبات تعتبر الأداة (سوف) دليلا على انفتاح الزمن المستقبل، بحيث يكون الفعل موقوفًا وقوعه على فترة طويلة الأمد.

وقد وضع سيبويه صيغة النفي (لن تفعل) مقابلة لصيغة (سوف تفعل)؛ كون (لن تفعل) تحتوي على أداة تتطابق دلاليًا مع سوف، فـ(سوف) للدلالة على توقع الفعل، و(لن) للدلالة على نفي التوقع.

وفي بحث العلاقة بين العربية الفصحى والعامية الدارجة فإنّه يمكن إضافة نقطة جوهرية، وهي أنّ نظام العربية الدارجة لا يستعمل (سوف) على الإطلاق، إذ تعد من الأدوات التي لا يقبلها نظام العربية الدارجة، كما أنّ العربية الدارجة لا تستعمل (لن) إطلاقا، كما اتضح سابقًا عند الحديث عن صيغة (يفعل\ في حال فعل)، وتم استبدال الأداتين (سوف) و(لن) بأداتين جديدتين لتقديم نفس الوظيفة، فالأداة (سوف) يقابلها الأداة (رح)، والأداة (لن) يقابلها الأداة (ما)، كما في الأمثلة (22) و(23) بالعربية الفصحى، و (24) و(25) بالعامية:

22) سوف أزورك غدا	(إثبات)
23) لن أزورك غدا	(نفي)
24) رح أزورك بكرة	(إثبات)
25) ما رح أزورك بكرة	(نفي)

النتائج:

ناقش البحث بنية أدوات النفي في اللغة العربية، وقد افترض أنّ أدوات النفي هي أدوات حاملة للوظيفة الإسناديّة، وهذه الوظيفة هي وظيفة "**فعل حالة**" متعلقة بالمتلقي. وقد تم الوصول إلى النتائج الآتية:

1. الأدوات النّافية لها وظيفة إسنادية هي وظيفة "**فعل حالة**" متعلقة بالمستقل؛ أي أنّ الأفعال المنفيّة تصبح أفعالًا معلقًا أثباته أو نفيه مستقبلًا، فالأفعال الماضية التي أُفترض أنّها وقعت، ثم وضعت في سياق أداة نفي ستكون في تأثير فعل الحالة الإسنادية بالنسبة للمتلقي الذي نفى وقوعها ماضيًا، ويستمرّ نفيها مستقبلا إلى أن يثبت عكس النفي.
2. تتكون أداة النفي من عنصرين: مسند\ فعل الحالة + مسند إليه\ متلق.

3. الواقع الاستعمالي لأدوات النفي يؤكد أنّ المتلقي يلعب دورًا رئيسًا في تحديد الأداة النّافية المناسبة، ولا يمكن اعتماد تصوّرات سيبويه كقواعد نهائية تصف بنية تركيب الإثبات والنفي في نظام اللغة العربية.
4. يستبدل نظام العربية الدارجة: أداة النفي (ما) بالأداة (لن)، ويستبدل الأداة (رح) بالأداة (سوف).
5. بالنسبة إلى نفي الأفعال المتوقع حصولها مستقبلا، تعتبر الأداة (لن) هي الأقوى في نظام العربية الفصحى.

الهوامش والإحالات:

(1) Van Dijk, Teun A: PP x.

(2) ابن يعيش، شرح المفصل:30/7 وما بعدها.

(3) الرماني، حروف المعاني8. المرادي، الجنى الداني: 304. ابن هشام، المغني: 272/1.

(4) قدور، مبادئ اللسانيات: 297.

(5) المخزومي، في النحو العربي: 247. ينظر: السيد، القيد بالنفي: https://dx.doi.org/10.21608/bfag.2019.36058

(6) Kahrel, Aspects of Negation: 8.

(7) المتوكل، الوظيفة والبنية: 80.

(8) المرادي، الجنى الداني: 617.

(9) نفسه: 271.

(10) المتوكل، الوظيفة والبنية: 102-110. المتوكل، آفاق جديدة في نظرية النحو الوظيفي: 21-25.

(11) نفسه: 101.

(12) نفسه: 102، 103.

(13) نفسه: 118.

(14) سيبويه، الكتاب: 23/1. الجرجاني، دلائل الإعجاز: 527. التفتازاني، شرح تلخيص مفتاح العلوم: 179.

(15) Kempen, Memory for word and sentence meanings: 11. https://www.mpi.nl/publications/item1236603/memory-word-and-sentence-meanings-set-feature-model.

(16) Dik, The theory of functional grammar: 127.

(17) سيبويه، الكتاب: 23/1.

(18) الجرجاني، دلائل الإعجاز: 527.

(19) سيبويه، الكتاب: 12/1.

(20) الساقي، أقسام الكلام العربي: 33.

(21) المتوكل، الوظائف التداولية في اللغة العربية: 115.

(22) الساقي، أقسام الكلام العربي: 82.

(23) البطليوسي، كتاب الحلل: 77.

(24) الجرجاني، دلائل الإعجاز: 528.

(25) علي، الإسناد النحوي: 94 (1): 208.

(26) السامرائي، الجملة العربية: 25.

(27) الأستراباذي، شرح الرضي على الكافية: 32، 33.

(28) سيبويه، الكتاب: 117/3.

(29) سيبويه، الكتاب: 23/1.

(30) المرادي، الجنى الداني: 255.

(31) طحان، الألسنية العربية: 14.

(32) الكسار، المفتاح لتعريب النحو: 196-199.

(33) نفسه: 203.

(34) المخزومي، في النحو العربي: 246-253.

(35) عوض، ويوسف، مفهوم الأداة النحوية: 55-72.

(36) المتوكل، اللسانيات الوظيفية: 15.

(37) طحان، الألسنية العربية: 16.

(38) الجرجاني، دلائل الإعجاز: 528.

(39) سيبويه، الكتاب: 117/3.

(40) نفسه، الصفحة نفسها.

(41) المتوكل، الوظيفة والبنية: 82.

(42) عطية، الأساليب النحوية: 190.

(43) المتوكل، الوظيفة والبنية: 83.

(44) المرادي، الجنى الداني: 255.

(45) الساقي، أقسام الكلام العربي: 371.

(46) سرحان، قاموس الأدوات النحوية: 110.

(47) المتوكل، الوظيفة والبنية: 81.

(48) Al-Rawafi, Tri Pujiati, and Dadang Sudana: 13-31.

(49) الساقي، أقسام الكلام العربي: 376.

(50) الراشدي، إشكالية زيادة المبنى، ودلالتها على زيادة المعنى: 190

قائمة المصادر والمراجع:

أولًا: باللغة العربية

1) الأستراباذي، محمد بن الحسن، شرح الرضي على الكافية، تحقيق: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، 1996م.
2) البطليوسي، محمد بن السيد، كتاب الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل، تحقيق: سعيد عبد الكريم سعودي، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، د.ت.
3) التفتازاني، مسعود بن عمر، شرح تلخيص مفتاح العلوم، سلسلة شروح التلخيص، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، 2013م.
4) الجرجاني، عبد القاهر عبد الرحمن، دلائل الإعجاز، تحقيق: محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة، 2004م.
5) الرماني، علي بن عيسى بن علي ، معاني الحروف، تحقيق: عبد الفتاح شلبي، دار الشروق، جدة، 1984م.
6) الراشدي، محمد يونس فتحي، إشكالية زيادة المبنى ودلالتها على زيادة المعنى - دراسة تطبيقية على السين وسوف في القرآن الكريم، مجلة أبحاث كلية التربية، كلية التربية للبنات، جامعة الموصل، العراق، مج8، ع4، 2009م.
7) الساقي، فاضل مصطفى، أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1977م.
8) السامرائي، فاضل صالح، الجملة العربية - تأليفها وأقسامها، دار الفكر ناشرون وموزعون، الأردن، 2007م.
9) سرحان، حسين، قاموس الأدوات النحوية، مكتبة الإيمان، المنصورة، 2007م.
10) سيبويه، عمرو بن عثمان، الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1998م.
11) السيد، محمد السيد عبد الرازق، القيد بالنفي بين حال الصّفة وصفة الحال، حولية كلية اللغة العربية بجرجا، جرجا، مج23، ع3، 2019م.
12) طحان، ريمون، الألسنية العربية، دار الكتاب اللبنانين، بيروت، 1972م.
13) عطية، محسن علي، الأساليب النحوية، عرض وتطبيق، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2007م.
14) علي، عصام تمام، الإسناد النحوي بين الإطلاق والتقييد ونماذجه في القرآن الكريم، مجلة الآداب والعلوم الإنسانية، مج94، ع1، 2022م.
15) عوض، سامي، و يوسف، شيخ ميساء، مفهوم الأداة النحوية بين القدماء والمحدثين، مجلة دراسات في اللغة العربية وآدابها، جامعة تشرين، سوريا، وجامعة سمنان، إيران، مج23، ع7، 2016م.
16) قدور، أحمد محمد، مبادئ اللسانيات، دار الفكر، دمشق، 2008م.

17) الكسار، محمد، المفتاح لتعريب النحو، المكتب العربي للإعلان، القاهرة، 1976م.
18) المتوكل، أحمد، الوظيفة والبنية، مقاربات وظيفية لبعض قضايا التركيب في اللغة العربية، منشورات عكاظ، الرباط، 1993م.
19) المتوكل، أحمد، آفاق جديدة في نظرية النحو الوظيفي، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، سلسلة بحوث ودراسات رقم5، ودار الهلال العربية، الرباط، 1993م.
20) المتوكل، أحمد، اللسانيات الوظيفية، مدخل نظري، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، 2020م.
21) المتوكل، أحمد، الوظائف التداولية في اللغة العربية، منشورات الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر، دار الثقافة، الدار البيضاء. المغرب، 1985م.
22) المخزومي، مهدي، في النحو العربي، نقد وتوجيه، دار الرائد العربي، بيروت، 1986م.
23) المرادي، الحسن بن قاسم، الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق: فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، 1992م.
24) ابن يعيش، موفق الدين أبو البقاء الموصلي، شرح المفصل، دار الكتب العلمية، بيروت، 2001م.

Arabic References

1) Al-'Strābādhy, Muḥammad ibn al-Ḥasan, sharḥ al-Raḍī ʿalá al-Kāfiyah, E.d Yūsuf Ḥasan ʿUmar, Manshūrāt Jāmiʿat Qāryūnis, Banghāzī, 1996.
2) al-Baṭalyawsī, Muḥammad ibn al-Sayyid, Kitāb al-Ḥulal fī Iṣlāḥ al-khalal min Kitāb al-Jamal, E.d Saʿīd ʿAbd al-Karīm Saʿūdī, Dār al-Ṭalīʿah lil-Ṭibāʿah & al-Nashr, Bayrūt, N. D.
3) al-Taftāzānī, Masʿūd ibn ʿUmar, sharḥ Talkhīṣ Miftāḥ al-ʿUlūm, Silsilat shurūḥ al-Talkhīṣ, E.d ʿAbd al-Ḥamīd Hindāwī, Dār al-Kutub al-ʿIlmīyah, Bayrūt, 2013.
4) al-Jurjānī, ʿAbd al-Qāhir ʿAbd al-Raḥmān, Dalā'il al-iʿjāz, E.d Maḥmūd Muḥammad Shākir, Maktabat al-Khānjī, al-Qāhirah, 2004.
5) al-Rummānī, ʿAlī ibn ʿĪsá ibn ʿAlī, maʿānī al-Ḥurūf, E.d ʿAbd al-Fattāḥ Shalabī, Dār al-Shurūq, Jiddah, 1984.
6) al-Rāshidī, Muḥammad Yūnus Fatḥī, Ishkālīyat Ziyādah al-Mabná & Dalālatuhā ʿalá Ziyādah al-maʿná-dirāsah taṭbīqīyah ʿalá al-sīn wswf fī al-Qur'ān al-Karīm, Majallat Abḥāth Kullīyat al-Tarbiyah, Kullīyat al-Tarbiyah lil-Banāt, Jāmiʿat al-Mawṣil, alʿrāq, V8, I4, 2009.
7) al-Sāqī, Fāḍil Muṣṭafá, aqsām al-Kalām al-ʿArabī min ḥaythu al-Shakl & al-Waẓīfah, Maktabat al-Khānjī, al-Qāhirah, 1977.

8) al-Sāmarrā'ī, Fāḍil Ṣāliḥ, al-Jumlah al-ʿArabīyah-ta'līfihā & aqsāmuhā, Dār al-Fikr Nāshirūn & Muwazziʿūn, al-Urdun, 2007.

9) Sarḥān, Ḥusayn, Qāmūs al-Adawāt al-Naḥwīyah, Maktabat al-īmān, al-Manṣūrah, 2007.

10) Sībawayh, ʿAmr ibn ʿUthmān, al-Kitāb, E.d ʿAbd al-Salām Muḥammad Hārūn, Maktabat al-Khānjī, al-Qāhirah, 1998.

11) al-Sayyid, Muḥammad al-Sayyid ʿAbd al-Rāziq, al-qayd bālnfy bayna ḥāl alṣṣfh & ṣifat al-ḥāl, Ḥawlīyat Kullīyat al-Lughah al-ʿArabīyah bjrjā, Jirjā, V23, I3, 2019.

12) Ṭaḥḥān, ʿAbd al-Raḥmān, al-alsunīyah al-ʿArabīyah, Dār al-Kitāb al-Lubnānīyīn, Bayrūt, 1972.

13) ʿAṭīyah, Muḥsin ʿAlī, al-asālīb al-Naḥwīyah, ʿarḍ & taṭbīq, Dār al-Manāhij lil-Nashr & al-Tawzīʿ, al-Urdun, 2007.

14) ʿAlī, ʿIṣām Tammām, al-isnād al-Naḥwī bayna al-iṭlāq & al-taqyīd wnmādhjh fī al-Qur'ān al-Karīm, Majallat al-Ādāb & al-ʿUlūm al-Insānīyah, V94, I1, 2022.

15) ʿAwaḍ, Sāmī, wa Yūsuf, Shaykh Maysā', Mafhūm al-adāh al-naḥwīyah bayna al-qudamā' & al-muḥaddithīn, Majallat Dirāsāt fī al-lughah al-ʿArabīyah & ādābihā, Jāmiʿat Tishrīn, Sūriyā, & Jāmiʿat smnān, Īrān, V23, I7, 2016.

16) Qaddūr, Aḥmad Muḥammad, Mabādi' al-lisānīyāt, Dār al-Fikr, Dimashq, 2008.

17) al-Kassār, Muḥammad, al-Miftāḥ li-Taʿrīb al-naḥw, al-Maktab al-ʿArabī lil-Iʿlān, al-Qāhirah, 1976.

18) al-Mutawakkil, Aḥmad, al-waẓīfah & al-binyah, muqārabāt waẓīfīyah li-baʿḍ Qaḍāyā al-tarkīb fī al-lughah al-ʿArabīyah, Manshūrāt ʿUkāẓ, al-Rabāṭ, 1993.

19) al-Mutawakkil, Aḥmad, Āfāq jadīdah fī Naẓarīyat al-Naḥw al-Waẓīfī, Manshūrāt Kullīyat al-Ādāb & al-ʿUlūm al-Insānīyah, Silsilat Buḥūth & dirāsāt rqm5, & Dār al-Hilāl al-ʿArabīyah, al-Rabāṭ, 1993.

20) al-Mutawakkil, Aḥmad, al-lisānīyāt al-Waẓīfīyah, madkhal naẓarī, Dār al-Kitāb al-jadīd al-Muttaḥidah, Bayrūt, 2020.

21) al-Mutawakkil, Aḥmad, al-Waẓā'if al-Tadāwulīyah fī al-Lughah al-ʿArabīyah, Manshūrāt al-Jamʿīyah al-Maghribīyah lil-Ta'līf & al-Tarjamah & al-Nashr, Dār al-Thaqāfah, al-Dār al-Bayḍā'. al-Maghrib, 1985.

22) al-Makhzūmī, Mahdī, fī al-Naḥw al-ʿArabī, Naqd & tawjīh, Dār al-Rā'id al-ʿArabī, Bayrūt, 1986.

23) al-Murādī, al-Ḥasan ibn Qāsim, al-Janá al-Dānī fī ḥurūf al-maʿānī, E.d Fakhr al-Dīn Qabāwah, & Muḥammad Nadīm Fāḍil, Dār al-Kutub al-ʿIlmīyah, Bayrūt, 1992.

24) Ibn Yaʿīsh, Muwaffaq al-Dīn Abū al-Baqā' al-Mawṣilī, sharḥ al-Mufaṣṣal, Dār al-Kutub al-ʿIlmīyah, Bayrūt, 2001.

ثانيا: باللغة الإنجليزية

1) Dik, Simon C. The theory of functional grammar, part1, The Structure of the Clause, Berlin. kees hengeveld (ed) New York: De Gruyter Mouton, 1997.

2) Kempen, G. Memory for word and sentence meanings: a set-feature model. Katholieke Universiteit Nijmegen. PhD Thesis, 1970. https://www.mpi.nl/publications/item1236603/memory-word-and-sentence-meanings-set-feature-model

3) Pieter Johannus Kahrel. Aspects of Negation, University of Amsterdam, Promotores: Dr. H. Pinkster and Dr S.C. Dik. Also, refer to: Zoubir, D.Z., & Amine, D.A. PhD theses, 2013.

4) Van Dijk, Teun A, Discourse and Context. A sociocognitive approach, Cambridge: Cambridge University Press, United States of America, PP x, 2008.